المجابهة الدينية والقانونية للتأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على أمن الأسرة والمجتمع

الدكتور/ عبدالسلام عبدالله عبدالسلام الجابري
مستشار قانوني لدى وزارة الكهرباء والطاقة طرابلس
مستشار قانوني لدى مصلحة التسجيل العقاري طرابلس
abdaslamalgabri@gmail.com

doi:10.23918/ilic2019.28

مقدمة

لا ينكر أحدٌ، اليوم، في ظلّ ثورة الاتصالات والمعلومات، على أنّ العالم قد تحوّل إلى قرية كونية بالمعنى الجغرافي تتداخل وتتكامل فيها مصالح ومصائر الشعوب على نحو لم يكن له نظير. فقد ولّى – بالنسبة للشعوب والجماعات– عصر التقوقع والانغلاق على الذات وحلَّ محلّه عصر الانفتاح والتفاعل مع الشعوب الأخرى على وجه الاختيار والاضطرار.

ففي مطلع العام٢٠١٨ بلغ عدد مستخدمي الإنترنيت في العالم ٣ مليارات نسمة، أي أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان الأرض، حيث بات مسألة عالمية تطال جميع المجتمعات، وغيرت من حياتهم على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

ولا تكمن المشكلة في عدد المستخدمين المتزايد، بل تكمن المشكلة الحقيقية في كيفية الاستخدام التي حملت معها الكثير من المشكلات, فقد طوقت الأسرة بسور العزلة من التفاعل مع أفردها بالشكل الطبيعي, وفي أوج هذا التطور التكنولوجي يتردد كثيراً أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق سببها مواقع التواصل الاجتماعي. وممالا شك فيه أن ظهور وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أحدث طفرة في المجتمع ونتجت عنه سلوكيات مختلفة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، فبعض الناس ترى أن تأثير التكنولوجيا على المجتمع يرجع إلى كيفية استخدامها، ويرى البعض الآخر أنه على الرغم من إيجابيات وسائل الاتصال الحديثة فإن سلبياتها طغت على إيجابياتها، فهي نتاج الإنسان نفسه ووسيلة وليست غاية فمن أحسن استخدامها عادت إليه بالنفع سواء الفرد أو المجتمع ومن لم يحسن عادت إليه سلبا. ومن الناحية الأخلاقية هناك الكثير من الانحرافات بسبب التعلم والمتابعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتبدأ دائما بعلاقات غير سوية، والدخول على مواقع يتعلمون من خلالها ممارسات وسلوكيات غير مشروعة لان من بين روادها من هم دون السن العمرية المسموح لهم بدخولها وارتيادها، وبرزت في الآونة الأخيرة أنماط جديدة من المشاكل الأسرية والمجتمعية التي كان لمواقع التواصل الاجتماعي دور أساسي فيها علي مستوى العالم، كظهور الإدمان على دخول المواقع التي آذت إلى اضطرابات نفسية أو سلوكيات إجرامية والانخراط للانضمام إلي مجموعات إرهابية والاتجار بالأطفال وكذلك زواج المثليين الذي تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي منبر لهم ومنصة للتفاعل ونشر الكثير من المعلومات عنهم والتي تؤدى إلى خراب البيوت وانفصال الأزواج وتفكك الأسر والتغيير في التركيبة الاجتماعية الطبيعية التي فطرنا عليها، وهذا في منتهى الخطورة لأنه يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وسياسية وأخلاقية، وهذا لا يقلل من قيمة تكنولوجيا الاتصالات، ولكننا أصبحنا في مجتمع مفتوح للعالم في كل المجالات العلمية والفكرية والأخلاقية توثر بشكل مباشر علي الأسرة كونها أساس المجتمع ونواته الأولى، وأصبحنا مجتمعا يعايش كل المجتمعات ويتطور ويتقدم بشكل كبير جدا رغم العوامل الدينية والأخلاقية في المجتمعات الإسلامية.

مشكلات البحث

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر انتشارا على شبكة الانترنيت لما تمتلكه من خصائص تميزها عن المواقع الالكترونية، مما شجع متصفحي الانترنيت في كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد عليها، الأمر الذي جعلها تؤثر علي حياة الفرد داخل أسرته ومجتمعه، ومن خلال رصدنا لأبرز المشكلات التي بدأت تظهر في مجتمع تبنى التكنولوجيا المتطورة وهو

في حالة من الصراع النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي، رغم سكون وجمود المشرع في مواكبته لهذا التطور، ما جعلنا نثير بعض الأسئلة لنجيب عليها داخل أوراق البحث وتتمثل في الأتي :

- ما مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي؟ وما تأثيرها على أفراد الأسرة؟ وهل تلك المواقع تؤثر على امن واستقرار الأسرة ؟
- هل المشرع يقف كما فعل من قبل لحماية الفرد من الانتهاكات الحديثة، وهل استمر في ركب تطور القوانين وموازاتها لتلك التطورات في ذلك العالم للحد من انتهاكاته اللا محدودة، وهل ارجع الحقوق وعوض عن الانتهاكات وخاصة بعد الإقبال المتزايد علي منصات مواقع التوصل الاجتماعي ؟

أهمية الموضوع

تبرز أهمية الدراسة في حداثة الموضوع كدراسة قانونية تتناول اغلب الانتهاكات وخاصة الجديدة منها كالتحرش الالكتروني الذي لم نعرفه من قبل والتي يمكن أن يرتكب بكل بساطه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك فاعلية القوانين السارية للحد من تلك الانتهاكات، وما مدى امكانية التعويض في حال تم الانتهاك.

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول :مواقع التواصل الاجتماعي، ودور الشريعة والقانون في الحد من الآثار التي لحقت بالفرد نتيجة الاستخدام الخاطئ لها.

- المطلب الأول : التعريف بمواقع التواصل الاجتماعي ومدى تأثر الأسرة بها ؟
- المطلب الثاني: دور الشريعة والقانون في الحد من الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني : دور المشرع في إرساء قواعد جديدة تتماشى مع المميزات الحديثة لمواقع التواصل، وما مدى إمكانية تلك القواعد في إرجاع الحقوق والتعويض عن الانتهاكات .

- المطلب الأول: دور المشرع في إرساء قواعد جديدة تتماشى مع تطور مواقع التواصل الاجتماعي.
- المطلب الثاني: إمكانية تعويض الأفراد عن الانتهاكات الحاصلة نتيجة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- الخاتمة
- التوصيات
- الملخص
- المراجع

المبحث الأول

مواقع التواصل الاجتماعي، ودور الشريعة والقانون في الحد من الآثار التي لحقت بالفرد نتيجة الاستخدام الخاطئ لها

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي تسارعت وتيرته في منتصف القرن العشرين أدى إلى تعقد الحضارة البشرية وتطورها، فبتزايد الابتكارات والاختراعات العلمية التي يأتي على رأسها الحاسوب الذي غير مجرى الحياة الطبيعة فمنذ اختراعه وحتى يومنا هذا اصبح مؤثر فعال على المجتمع، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل تم كبح جماح هذا التطور بكل من الشريعة والقانون للحد من تأثيره السلبي على الأسرة والمجتمع .

المطلب الأول

التعريف بمواقع التواصل الاجتماعي وما مدى تأثيرها على الأسرة ؟

أولا / التعريف بمواقع التواصل الاجتماعي:

تكتسب شبكات التواصل الاجتماعي شهرتها وتتزايد قيمتها مع زيادة أعداد مستخدميها، فالمستخدم هو المحرك الرئيسي

لشبكات التواصل الاجتماعي، فقد عُرفت على أنها" وسيلة الكترونية حديثة للتواصل بين الأشخاص، تُكون بنية اجتماعية افتراضية تجمع بين أشخاص أو منظمات تتمثل في نقاط التقاء متصلة بنوع محدد من الروابط الاجتماعية؛ إذ يجمع المشاركين فيها صداقة أو قرابة أو مصالح مشتركة، أو توافق في الهوية أو التفكير أو رغبة في التبادل المادي أو المعرفي أو محبة أو كراهية لشيء معين أو علاقة عقدية أو دينية، أو تناسق في المعرفة أو المركز الاجتماعي .

ويشترط لاكتساب صفة المستخدم أن يقر من يرغب في الانضمام إلى عضوية شبكة التواصل بإطلاعه على سياسة استخدام البيانات الشخصية، مبدياً موافقته الصريحة على كل ما ورد بها من بنود، وذلك عقب قيامه بتسجيل بياناته الشخصية الإلزامية التي يحددها مقدم الخدمة ويحتفظ بها لأغراض المعالجة والاستفادة منها.

والبيانات الإلزامية التي ينبغي أن تظهر إلى العامة ولا يقبل تسجيل المستخدم إلا بتدوينها هي: الاسم والسن والجنس والبريد الإلكتروني، وهنا نؤكد أنه لا يوجد من الناحية الفعلية ما يحول دون قيام المستخدم بإدراج بيانات غير دقيقة أو مخالفة للواقع، كأن يدرج اسماً أخر بدلاً من اسمه الحقيقي، أو يحدد عمراً أو تاريخ ميلاد وهمي مخالفاً لعمره الحقيقي.

ولا شك في أنَّ عدم صحة البيانات الشخصية المدرجة يعيق تحديد هوية المستخدم، وهي إشكالية كبيرة تواجه بيئة الإنترنيت عموماً، لا سيما في أحوال انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو التعدي على الحق في خصوصية أو حينما تقع مخالفات معلوماتية غير مشروعة أو ضارة بالأشخاص الآخرين أو بالارتباط بمجموعات إرهابية، وليس من اليسير في الوقت الراهن – ونظراً – لطبيعة الانترنيت إيجاد الحل المناسب لهذه الإشكالية، وإن كان هذا لا ينفي التطورات التقنية في هذا الخصوص، والتي ظهرت مؤخرا مع الاعتماد على المعرف الرقمي لجهاز الحاسب الآلي (IPADDRESS)، أو عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بجهاز الحاسب الآلي كما يطلق عليه أحيانا، والذي يمكن عن طريقه التعرف على هوية مستخدم الجهاز، الذي من ثم يمكن من معرفة هوية مستخدم الشبكة .

وهذا ما يجعل شبكات التواصل الاجتماعي تدرج من بين شروط الاستخدام والعضوية المعلن عنها ما يعطيها الحق في إزالة أو تعليق الحساب للمستخدم الذي يدلي ببيانات غير صحيحة أو يبث محتوى معلوماتي غير مشروع، وذلك متى تلقى شكوى بهذا الخصوص وتأكدت من صحتها أو متى اكتشفت ذلك من تلقاء نفسها عند معالجة البيانات، مع مراعاة إعادة الحساب وذلك بعد التأكد من عدم صحة التحليل أو الشكاوى .

وعلى الرغم أن مواقع التواصل الاجتماعي تشترك في نفس المميزات والخصائص للمواقع الإلكترونية الأخرى من ضرورة التعامل بالمعلومات والبيانات والمحادثات بجميع أوصافها وأشكالها، والتي تحتاج إلى الإنترنيت لكي يستطيع الشخص الالتحاق بها، إلا أنها تمتاز بعدة خصائص تنفرد بها عن نظيراتها من المواقع لعل أبرزها :

١- التفاعل:

غاية وسائل التوصل الاجتماعي هو مشاركة المحتوى من قبل مجموعة من الأشخاص في أن واحد، إذ تتيح التفاعل وإمكانية التحاور المباشر والتصويت في برهة يسيرة من الزمن، ذلك أن التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي إنما هو تفاعل لحظي كون هذه الوسائل في متناول اليد وذات نطاق عالمي، ولا تحتاج إلى جهد في بث المحتوى المراد نشره سواء كان نصًا أو صورة أو مقطع فيديو، إذ يمكن للمستخدم أن يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، بالتالي يطلق على القائمين على هذا الاتصال أي المستخدمين مسمى مشتركين، الأمر الذي جعلها أكثر الوسائل على الإطلاق استخدامًا حتى هذه اللحظة في نشر المعلومة وسرعة الحصول عليها، مما جعل العديد يستغل ذلك بصورة ايجابية أو سلبية.[١]

٢- العالمية وسهولة الاستخدام :

يعد من أبرز خصائص مواقع التواصل الاجتماعي أنها عابرة للحدود، إذ لا يمكن قصر النطاق الجغرافي لبث أو استقبال

[١] انظر: د. جاسم خليل ميرزا، وسائل الإعلام ودورها في التوعية الأمنية (الوسائل التقليدية – الوسائل الحديثة – الشبكات الاجتماعية) ورقة مقدمة إلى الحلقة العلمية (التوعية الأمنية ... رؤية مستقبلية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢-٢٠١٣/١٢/٤م .

المحتويات، وحتى لو قامت الدول بحجب هذه الوسائل فإنها فعليا لم ولن تتمكن رغم كل الجهود المبذولة من قبلها لمنع شعوبها من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي نظرا لكثرة الطرق والحيل التي يمكن من خلالها دخول المواقع الإلكترونية مع الابتكار ألا محدود لمواقع جديدة تبث عبر الفضاء الإلكتروني، مما يستحيل معه التحكم في انتشار المحتوى على مستوى العالم.

٣- إمكانية التخفي :

يمكن لأي مستخدم إخفاء هويته الحقيقية عند استخدام أي من وسائل التواصل الاجتماعي، ذلك لأنه لا تتطلب هذه الوسائل الكشف عن الهوية الحقيقية للمستخدم، فلا تتطلب على سبيل المثال إدراج الهوية الوطنية للمستخدم للتأكد من هويته، الأمر الذي سهل من التخفي، وذلك باستخدام أسماء مستعارة أو الدخول بأسماء حقيقية أو بمجرد ألقاب .

أما الأمر الخطير في هذا الصدد هو ضعف الخصوصية فيها، حيث إنَّ الأغلبية العظمى من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لم يكلفوا أنفسهم قراءة شروط وأحكام الاستخدام للخصوصية، وأنهم في حقيقية الأمر لو قرؤوها لأعادوا النظر في الاستخدام ونطاقه، فالكثير يقوم بنشر صورهم ومقاطع فيديو خاصة لهم دون الاكتراث بالنتائج، فجميع مستخدمين مواقع التواصل يستطيعون تحميل وأخذ وإعادة نشر المحتوى دون الحاجة إلى الإذن من صاحبها أو من الناشر الأول لها.

ثانيا/ التعريف بالأسرة، وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي عليها:

قطعت الأسرة الإنسانية منذ فجر الحياة الاجتماعية إلي عصرنا الحديث مراحل التطور وشهدت أحداثا كثيرة وتغيرا شاملة في أمور كثيرة أهمها: التطور في نطاقها، وفي وظائفها، وفي الدعم التي تقوم عليه، ونظم الزواج فيها...الخ.

وإذا ما انتقلنا للجزء الأخير من القرن العشرين، اتضحت السرعة والتعقيد في التغير الاجتماعي وخاصة في المجتمعات الصناعية المعاصرة، ونجد أن الأسرة في مجتمعاتنا العربية قد خضعت خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية إلى تحولات قاربت الجذرية في هيكلها وبعض وظائفها التقليدية.

ولكن في مختلف العصور وفي مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية تظل الأسرة اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، وتشكل جماعة أولية إذا تم النظر إليها في صورتها الواقعية، كما تشكل من ناحية أخرى مؤسسة إذا نظر إليها في ضوء العلاقات البنائية والمعايير التي تنهض عليه الوظائف التي تؤديها؛ فالأسرة هي أول خلية في جسم المجتمع، يحكم وجودها وارتباطها بالمجتمع الدين والعرف والتقاليد، وهي تتأثر به وتؤثر فيه.

وعلى الرغم من أن العصر الحاضر يتميز بالتغيرات الاجتماعية الكثيرة في مناحي الحياة المختلفة التي تؤثر على الأسرة إيجابا وسلبا، فالتغير قد يكون ارتقاء وتقدما وقد يكون هبوطا وتخلفا، ذلك لان المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في مظاهر حياتها وتشهد التأخر في البعض الآخر فليس هناك تقدم مطرد أو تحسن مطلق.[١]

ولاشك أن الأسرة قد أصابها الكثير من هذا التغير على اعتبار أن التغير الاجتماعي الذي يحدث في النسق الكلي أي أن المجتمع يمس بالدرجة الأولى نسق الأسرة، بصفته النسق الأساسي الذي يتأثر بمختلف التغيرات في المجتمع، ولعل أهم تغير مس الأسرة هو انتقالها من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، أي من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة الحديثة، فإذا نظرنا إلى المرأة لوجدناها عضو أساسي في الأسرة فهي أم و زوجة وإما أختا حيث نالت الكثير من حقوقها ولا زالت تطالب بالمزيد، كانت تعد المربية للأطفال والمهتمة بهم في البيت أما الآن فقد أصبحت تمارس أعمالها بحيث أضحى البيت والأولاد تنقصهم الرعاية الشاملة التي تبدأ من الاهتمام بالمأكل وتنهي بالتربية ومراعاة الطفل في مراحل تطوره وتكوينه.

رغم ذلك لازالت الأسرة تشكل الدرع الواقي للفرد وتوفر له الأمن والحماية والاستقرار والمرجعية، ولكن في حال افتقاد الفرد لهذه البيئة المتكاملة ينتج لديه نوع من الاضطراب الاجتماعي الذي يجعله يبحث عن البديل لتعويض الحرمان الذي يظهر مثل غياب دور الوالدين أو أحدهما كما أسلفنا القول، الأمر الذي يجعل أفرادها يلتجأ إلى البيئة الافتراضية وخاصة بعد

(١) صبيحة بوخنوني، التغير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة ٢٠٠١، ص٤٥.

تطورها علي هيئتها الحالية كمواقع التواصل الاجتماعي والتي تعد البيئة الخصبة للكثير من الأفراد،[١] ما ينتج عنه زعزعة في التفاعل الأسري، ما يعني مشكلات اجتماعية كالعزلة والانطواء وفقدان التواصل الاجتماعي الطبيعي وتقلص ساعات جلوس الأسرة مع بعضها، ما جعل التواصل بين أفرادها يقتصر على الجمل القصيرة التي تقضيها الضرورة، فعوض أن يتحاور الأبناء مع الآباء، والأزواج مع الزوجات حول رغباتهم ومشكلاتهم الدراسية أو العاطفية يفضلون التوجه إلى الانترنيت، وكأن البحث عن الحلول لمشاكلهم في العالم الافتراضي أفضل من العالم الواقعي.

وكنتيجة حتمية أصبحت شبكة الانترنيت تؤثر في العلاقات الأسرية، وتغير في العادات التواصلية للأفراد وأنماط السلوك لدى شرائح واسعة من الأسر بحيث أثرت تلك المواقع تفشي العديد من الجرائم والانتهاكات مثل السب والقذف والاتجار الغير مشروع والترويج لها وشرحها وانتشار الفحشاء من خلال نشر وبث ما من شانه المساس بالأخلاق والآداب العامة من صور ومقاطع فيديو غير أخلاقية، علاوة علي انتشار ساحق لظاهرة الابتزاز سواء كان الضحية فتاة أم شاب، إذا تعرض العديد حول العالم للابتزاز والتهديد بنشر الصور أو مقاطع فيديو خاصة ما لم تنفد طلبات المبتز.

فمن خلال الاستخدام الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي عُرت البيوت وكشفت الأسرار وانتهكت الخصوصيات، إذ بالغ الكثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في التقاط الصور أو مقاطع الفيديو أو الكتابات اليومية وتصوير ما يحدث في منازلهم ومناسبتهم فلم تُعد للبيوت أسرار، بل أزيح الستار برغبة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ظناً منهم بذلك يشاركون أصدقائهم، في حين أنهم ينتهكون خصوصياتهم بأنفسهم بل وخصوصيات الآخرين، الأمر الذي اضر بالكثير من العوائل وتسبب في الكثير من المشاكل أدت بعضها لوقوع الطلاق ونشوب العديد من النزاعات بين الأفراد والأصدقاء، خاصة عندما يقيمون ببث مقاطع مصورة لآخرين دون دراية بقصد السخرية والمزاح أو لأي قصد أخر، فينقلب الأمر إلي شجار وصل بالبعض لأروقة المحاكم بدعاوى انتهاك خصوصية الغير في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

مما سبق يتضح لدينا أن مواقع التواصل الاجتماعي كان لها الدور الفعال في التغير الحديث للأسرة، حيث ما نشاهده من دور كبير لمنصات التواصل الاجتماعي في غرس مفاهيم وتغير مسارات فطرية في تكوين الأسرة المجتمع، جعل لها القوة والسيطرة على الحكومات وخاصة الغربية والتي بدورها تؤثر علي مجتمعاتنا الإسلامية والعربية، وكمثال لذلك ما نراه من دعم للمثلين الذي انتهى بهم الحال إلي إصدار قوانيين تبيح زواجهم في الكثير من الدول الغربية، ولم يقف الأمر على ذلك ففي مطلع فبراير ٢٠١٩ قاموا بدراسة مشروع قانون للتعليم حيث يلغي هذا القانون كلمة ((أب)) و ((أم)) من الكتب والوثائق الرسمية " ضمانا لحقوق المثليين" ليحل محلها " الوالد١ " و " والوالد " ٢" والذي يعتبره المؤيدون خطوة لإيقاف التمييز العنصري وهذا ما يقودنا إلى تغيير جدري في تكوين المجتمع . [٢]

المطلب الثاني

دور الشريعة والقانون في الحد من الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي.

إن من عظمة الشريعة الإسلامية أنها تستوعب الحوادث مهما كانت جديدة– والقضايا– مهما كانت خطيرة من خلال قواعدها الكلية، ومبادئها العامة، وأدلتها التي تضبط الأمور المستحدثة وتبين أحكامها نصا أو استنباطا، فهي تنزيل من لدن حكيم ((أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ))[٣]، بلي انزلها بعلمه لتكون شريعته الخالدة الدائمة إلى يوم القيامة، ولتكون رحمة للعالمين في كل العصور والأزمان.

---

[١] / إبراهيم أحمد أبوعرقوب– حمزة خليل الخدام، تأثير الإنترنت على الاتصال الشخصي بالأسرة وبالأصدقاء" دراسة ميدانية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، المجلد٣٩،العدد٢،سنة٢٠١٢،ص٤٢٣.

(٢) للمزيد انظر المقالة على الموقع:

- http://forumsi.fr/2019/02/parent-1-parent-2-la-republique-se-vautre-dans-l-escroquerie-subversive.html

[٣] سورة الملك، الآية (١٤).

حيث تُعد الشريعة الإسلامية وسيلة ملمة من وسائل الضبط الاجتماعي، فهي التي ترشد إلى الطريق المستقيم والابتعاد عن طريق الانحراف والانحلال، فهي الوسيلة الوحيدة للنجاة والاستقامة، فقد جاء الدين وحرم ما يضر بالبلاد والعباد ما يسئ إلى المجتمع ويفسد العقول، فالعالم الالكتروني التقني ليس مجردا من الآداب والأخلاق الواجب التزامها في الحياة الطبيعية التقليدية.[١]

ومما لا شك فيه بات أثر العصر الرقمي وأدواته واضحا على الشباب العربي ولاسيما ثقافتهم ، ونكاد نلمسها يوميا ونتحسسها من خلال التأثر في طريقة الكلام والملبس، بل وحتى في السلوك اليومي مما جعل شبابنا متلقين لثقافة واحدة، وهي الثقافة الغربية. ففي الوقت الذي وقفت الحكومات العربية على حماية الثقافة العربية أصبحت عاجزة عن نشر الثقافة العربية والإسلامية، حيث قامت الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الخطط الإستراتيجية لتسويق ثقافتها إلي شعوب العالم الثالث ومنها الشعوب العربية .

ومن الآثار السلبية لمواقع التواصل التي كانت للشريعة الإسلامية قواعد واضحة فيها من ناحية التعامل في الحياة التقليدية، والتي لو طبقت علي معطيات مجتمعاتنا الآن عند اجتياح الحداثة في أساليب الحياة وتطور طرق التواصل نرى أنها امتداد لتلك القواعد الأساسية، والتي لو تم التقيد بها لما وصل حالنا إلي هذا المنعرج الخطير، ومن هذه المشكلات :

١/ هشاشة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحد (الأبناء والوالدين) :

ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في ظهور سلوكيات ومصطلحات كانت تبدو غريبة عن مجتمعاتنا العربية والإسلامية، حيث أن المحادثات والتعارف عبر مواقع التواصل الاجتماعي جعلت مقولة أن الإنسان اجتماعي بطبعه تتراجع وبدأت في الاضمحلال فلا ضير في تغير تلك المقولة في الوقت الراهن إلي، إذا بدأ ينبهر وينجذب لأحدث وأذكى وسائل التحاور، ما جعل تواصل الإفراد داخل الأسرة الوحدة يقتصر على الجمل القصيرة والمقتضبة، و اتجه إلى العالم الافتراضي وجعل اغلب وقتهم في تواصل مستمر يقودهم غالبا إلى ما لا يحمد عقباه، مع أنها قد تحقق الغرض المقصود منها بالنسبة لمن كان قصده حسنا.

ونتيجة إلى قضاء ساعات طويلة أمام شاشات الهواتف أو الكمبيوتر فسنجد إن الطفل أو المراهق لا يختلط بالناس ولا يعاشرهم، وسيصبح منعزلا متعودا على الانعزال كما سيغير من تكوينه الفطري والمجتمعي، فما لا يمكن التلفظ به داخل المجتمع الحقيقي وداخل الأسرة أصبح سهلا عبر لوحة مفاتيح أو سماعات صوتية يكون مقابلها شخص أخر من أقصى الأرض أو في نفس الحي الذي يقطن فيه ذلك الفرد في عالم افتراضي رواده أفراد حقيقيون يعيشون في نفس البيئة،[٢] فمن خلال تلك الشاشات يتجرأ الكثيرون منهم وكأنهم يتخلصون من شخصيتهم الرزينة والمتحفظة، الأمر الذي يجعل المشاكل قد تبدو بالضغط على زر الإعجاب لشخص غريب الأمر الذي لا يتقبله الأب أو الزوج أو الأخ أو العكس بالنسبة للزوجة أو الأم أو الأخت.

ففي حادثة لم تكن معهودة في المجتمع الليبي أقدم شخص بطلب طلاق من زوجته إلى محكمة الاستئناف طرابلس بسبب قيامها بعمل (# تاق) لزميل سابق لها في الدراسة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، والتي إحالته بدورها إلى لجنة الصلح ورغم الجهود المبذولة إلا أنها لم تجدي نفعا الأمر الذي انتهى بها إلي التطليق الرسمي .

---

[١] دعاء عمر كتانه، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة دراسة فقهية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة ٢٠١٥، ص٤٥.

[٢] / مقالة منشورة علي موقع :

https://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?id=4673

٢/ العزلة :

تعتبر العزلة أو التوحد المستخدم مع مواقع التواصل الاجتماعي من أهم قضايا التأثيرات الاجتماعية والموضوعات الأكثر جدلا بين الخبراء و الباحثين في استخدام مواقع شبكة الانترنيت نتيجة خاصة الاستغراق الذي يتسم بها استخدام هذه المواقع والتحول بينها وفي محتواها ونتيجة هذا الاستغراق أو ما يطلق عليه في بعض بحوث الاتصال وعلم النفس إدمان الانترنت،[١] فالكثير من المراهقين وحتى الكبار اليوم يقضون ساعات متواصلة على الألعاب الالكترونية، الأمر الذي جعل الألعاب بالنسبة لكثير من الأشخاص إدمانا لا يستطيعون العزوف عنه، فمن خلالها انقطعت أوصال التواصل والدفئ العائلي عند اجتماعهم، بحيث أصبح اغلب أفراد الأسرة منشغلون بهواتفهم الموصولة بالعالم الافتراضي متناسين أوقاتهم الحقيقية التي تسرق منهم وهم لا يدرون بالوقت المهدور.

٣/ التحرش والزنا الالكتروني :

بدأت ظاهرة التحرش الالكتروني منذ بداية الانترنيت، باستخدام البريد الالكتروني، حيث بدا مستخدمو هذا البريد بتلقي رسائل تعارف تدعوهم الي الصداقة والتعارف، أو تحتوي علي مواد جنسية، ومع انتشار الانترنيت اكثر واكتشاف وسائل التواصل تحول التحرش الالكتروني من مجرد رسائل بريدية ، الي وسائل مثل غرف الدردشة ومنتديات الانترنيت، ومواقع التواصل الاجتماعي والرسائل الفورية علي الهواتف المحمولة، وبرامج الاتصال المجاني وروابط التحميل التلقائي ...الخ.

وما يعزز هذا الرأي من اكتشاف أنواع جديدة من الجرائم، ما أنتهجته محكمة باريس الابتدائية حين قالت "أن النشر المتكرر (مادة ٣٤) ضد زوجين من قبل رئيس جمعية لرعاية الأطفال وصفت بجريمة " التحرش الإلكتروني " التي أنشأها قانون ٤ أغسطس ٢٠١٤ وأدخلت في المادة ٢٢٢-٣٣-٢-٢ من القانون الجنائي. وقد أخذت المحكمة، في قرارها المؤرخ ٢٩ آذار / مارس ٢٠١٦، في الاعتبار عدد المنشورات التي يتم نشرها وكذلك مضمون النصوص المعنية التي تتداخل مع سمعة الشخصين".[٢]

أما الزنا الالكتروني فهو موضوع بالغ الحساسية، فالزواج والزنا مظهران لفعل واحد فعل المعاشرة الطبيعية بين الذكر والأنثى، غير أن الزواج أحله الله والزنا فاحشة وجريمة حرمتها الأديان السماوية فهي تمس كيان المجتمع ففيها اعتداء على الأسرة والمجتمع.

وعرف الزنا الالكتروني على أنه الإشباع الجنسي من خلال التعرَي أمام أجهزة الكمبيوتر، والبعضُ يرى أنه مشاهدة الصور والأفلام الإباحية، أو التراسل الالكتروني بين الجنسين بغية الإشباع الجنسي عبر وسائل الاتصال الحديثة، وهو ما أصبح يحصل الآن في مجتمعاتنا العربية بكثرة ما جعل بعض الأسر تتفكك وتنتهي بسبب أخطاء أفراد لا يعرفون نتائج الاستعمال الخاطئ لبرامج وأجهزة الكترونية لا تغفر أي زلة أو غلطة، حتى ولو كانت بحسن نية وهناك أمثلة واقعية كثيرة على بعض الأخطاء التي تحصل جراء عدم المقدرة على إدارة المحتوى .[*]

---

[١] / أحلام بوهلال ، تأثير استخدام شبكة الانترنت على العلاقات الأسرية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، سنة ٢٠١٦، ص٤٩.

[٢] / للمزيد انظر:

-Tribunal de grande instance de Paris, ordonnance de référé du 29 mars 2016 . Www. Cours : cours-de-droit.net . ˜ penal, France - Article 222- 33-2-2 -

(*)هناك بعض الحالات التي يكون صاحب البث المباشر غير قادر علي إدارة المحتوى بنفسه، فتحصل أشياء أنية تكون خاصة او مثيرة للسخرية بعكس الفيديو الذي يمكن مشاهدته قبل نشره، فمن الأمثلة الحديثة في هذا الصدد هي الدعوى التي == ==رفعت علي فنانة مصرية لقيامها ببث فيديو مباشر علي موقع الإنستجرام والذي اتهمت فيه بظهور جزء حساس من جسمها دون ملاحظتها لذلك، ما دفعها إلي الندم والاعتذار إلي الجمهور في اليوم التالي لنشرها ذلك البث، ما اعتبره بعض المهتمين علي أنه فعل فاضح مخل بالحياء العامة .

– بلاغ قُيد برقم ٧٦٤٩ لسنة ٢٠١٧ النائب العام.

المبحث الثاني

دور المشرع في إرساء قواعد جديدة تتماشى مع المميزات الحديثة لمواقع التواصل، وما مدى إمكانية تلك القواعد في إرجاع الحقوق والتعويض عن الانتهاكات .

إن انتقال الجرائم التقليدية إلي طابعها العلمي المستحدث الذي يُسخر التقنيات العالية والذكاء الاصطناعي والمعلومات الرقمية في التخطيط والتنفيذ والقضاء على أثار الجريمة، لا يشكل معضلة قانونية حقيقية من حيث التجريم والعقاب أو من حيث تصنيف الأنماط وتحديد العناصر والأركان كما يعتقد البعض فحسب، بل تكمن المعضلة الحقيقية التي تفرزها ظاهرة الجرائم المستحدثة في صعوبة عمليات الرصد والمتابعة وتعقيدات الاكتشاف والضبط ومخاطر جمع الأدلة والتحقيق مع فئة المجرمين الأذكياء،[1] بجانب ضعف التشريعات الشكلية وتخلف القواعد العامة لهذه البيئة وحتى لو تم التجريم فتكمن المشكلة في تعويض المضرور الذي تم الاعتداء عليه كما لو كان الاعتداء قد تم عن طريق شخص مجهول وهو ما سنتطرق إلى الحديث عنه.

المطلب الأول

دور المشرع في إرساء قواعد جديدة تتماشى مع تطور مواقع التواصل الاجتماعي

نظرًا للتطور الهائل الذي أحدثته الثورة المعلوماتية عقب التطور التكنولوجي وما نتج عنها من إيجابيات تخدم البشرية وسلبيات انعكست على الحياة ككل، فقد أفرزت هذه الثورة المعلوماتية العديد من السلوكيات المسيئة لاستخدام تلك التكنولوجيا وبأنماط إجرامية لم تكن مألوفة من قبل، بشكل أضحت فيه التشريعات العقابية التقليدية قاصرة لمواجهة تلك الجرائم، الأمر الذي حدا بالدول للتسابق في إصدار قوانين عقابية خاصة تجرم إساءة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. فهناك العديد من الانتهاكات التي يمكن حدوثها وخاصة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، الأمر الذي خلق أنوع كثيرة من الانتهاكات جراء التقدم والتنوع التقني والتواصلي والذي أدى بنشوب المجابهة الفعالة من قبل المشرع بغية الحد منها على المستوي التقني أو التشريعي لكي يكون هناك توازن بين الحقوق وحدودها، وهذا ما تبناه القضاء في العديد من الأحكام الحديثة.[2]

إن بيان الدور المنوط ببعض التشريعات المقارنة بشأن الحد من مشكلات مواقع التواصل الاجتماعي التي تؤثر على المجتمع جعلها تتسابق في اصدراها لتشريعات تتمشى مع تلك التطورات، حيث تدرجت التشريعات، ففي فرنسا صدر قانون ٦ يناير ١٩٧٨م الخاص بالمعالجة الالكترونية للبيانات الاسمية، وتعاقبته عدة تعديلات حتى وقتنا الراهن، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصدرت قانون في ٨ فبراير ١٩٩٦م بشأن الاتصالات يستهدف تقيد حرية القصر في الاطلاع على الصور والمواد المخلة بالآداب أو التي يكون القصر طرفا فيها، ويمكن الإطلاع عليها من خلال التعامل مع الانترنت، وعلى الرغم من فشل محاولة المشرع الفرنسي والمشرع الأمريكي وضع ضوابط وتنظيم استعمال الانترنت، إلا أن النصوص القائمة كانت في أغلبها منطبقة على الجرائم التي تقع عن طريق الانترنيت ، كتلك النصوص الخاصة بحماية الحياة الخاصة، والنصوص المتعلقة بتجريم القذف والسب، والنصوص التي تحمي الصغار من الاستغلال الجنسي.

ولقد اجتمعت الكثير من الدول مكونة قوى إقليمية لإرساء قواعد تجابه بها الأخطار التي تهددها، كالقانون الصادر في ابريل ٢٠١٦ من دول الاتحاد الأوروبي والخاص بحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي "GDPR"، ودخل حيز التنفيذ في

([1]) د. محمد الأمين البشرى، الأساليب الحديثة للتعامل مع الجرائم المستحدثة من طرف أجهزة العدالة الجنائية، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية(تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي) المنعقدة خلال الفترة من ١٧-٢٠١١/١/١٩م، والمنعقدة في جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

([2]) د.عبدالسلام عبدالله الجابري، الحماية القانونية للحق في الخصوصية في الأوضاع العادية وفي ظل التعاملات الالكترونية " دراسة مقارنة "، اطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، سنة ٢٠١٨، ص١٩٠-١٩١.

(مايو ٢٠١٨). ويهدف هذا القانون إلي حماية البيانات والمعلومات في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي في العصر الرقمي.[١]

أما الدول العربية فهناك قرار صادر عن مجلس وزراء العدل العرب بجامعة الدول العربية بشأن مشروع قانون عربي استرشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها، يتكون من ٢٧ مادة وضع من خلالها القواعد الأساسية التي يتعين على التشريعات العربية الاستعانة به عند وضع قانون لمكافحة الجرائم الالكترونية، وكذلك اتفاقية مكافحة جرائم تقنية المعلومات وهي الاتفاقية التي وافق عليها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المشترك المنعقد بمقر الأمانة العامة لجماعة الدول العربية بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١٠م، وجاء في ديباجتها أن الدول العربية الموقعة، واقتناعاً منها بضرورة الحاجة إلي تبني سياسة جنائية مشتركة تهدف إلي حماية المجتمع العربي ضد جرائم تقنية المعلومات، وأخذاً بالمبادئ الدينية والأخلاقية السامية ولاسيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال الجرائم، ومع مراعاة النظام العام لكل دولة، والتزاماً بالمعاهدات والمواثيق العربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة من حيث ضمانها واحترامها وحمايتها.[٢]

وقد تضمنت الاتفاقية خمس فصول وثلاثة وأربعين مادة، تهدف إلي تعزيز التعاون وتدعيمه بين الدول العربية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات، لدرء أخطار هذه الجرائم حفاظاً علي أمن الدول العربية ومصالحها وسلامة مجتمعاتها وأفرادها. كما تضمنت إلزام الدول الموقعة عليها بإصدار تشريعات داخلية تكافح جرائم المعلوماتية.

أما علي مستوى الدول فان اغلب الدول العربية أصدرت أو تناقش مشاريع قوانين تضمن القضايا الالكترونية المطروحة للحد من تلك التهديدات، ولكن على الصعيد الوطني فإن المشرع الليبي لم يواكب التشريعات الأخرى وهذا ما يدعونا لمناشدته في التحرك السريع للسعي إلى إصدار قوانين تخدم المجتمع، لان القوانين التقليدية لم تعد قادرة علي استيعاب الكم الهائل من الانتهاكات التي لو أردنا تطبيقها لما صلحت لها.

إلا انه على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن إلا أن هناك قاطرة من التهديدات كل يوم تدق أبواب الدول مجتمعة وفرادى تهدد أمنها واستقرار مجتمعاتها .

المطلب الثاني

إمكانية تعويض الأفراد عن الانتهاكات الحاصلة نتيجة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

نستطيع القول إنَّ القانون قد حرص على أن لا يقف مكتوف الأيدي أمام الاعتداءات التي قد يتعرض الفرد، ففي مقابل المنافع التي تؤمنها وسائل التواصل الاجتماعي، تنشأ عنها مخاطر يتعرض لها المستخدمون؛ وهذه المخاطر أكثر فتكاً من تلك الموجودة في العالم المادي، بالنظر لطبيعة شبكة الإنترنيت المفتوحة وطابعها الدولي العابر للحدود بين الدول، وإمكانية التعامل عن بُعد مع أشخاص مجهولين أو يخفون هويتهم الحقيقية وصعوبة تتبعهم أو مقاضاتهم في بعض الأحيان.

فبعد أن تعرضنا لجملة من الانتهاكات الإلكترونية، يثور تساؤل في ما إذا تعرض الشخص إلى انتهاك سواء أكان من مقدم الخدمة[*] أم من الغير(مستخدمو المواقع) عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فما هي طرق التعويض ...؟

---

[١] للمزيد ينظر :

- règlement (ue) 2016/679 du parlement européen et du conseil Du 27 avril 2016relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/ce (règlement général sur la protection des données).

[٢] تم قبول هذه الاتفاقية والتصديق عليها من قبل الكثير من الدول العربية، أما ليبيا فلم يتم التصديق عليها إلي وقتنا الحالي .

(*)يجب التفرقة بين مقدم الخدمة ومتعهد الإيواء، فمزود الخدمة هي توصيل المشترك بخدمة الانترنيت لتصفح شبكة الانترنيت الدولية، أما متعاهد الإيواء والتي يقصد بها توفير مساحة محددة من ذاكرة تخزين المعلومات داخل مضيف خاص كي يتم نشرها لجمهور المشتركين عبر صفحات الويب بمقابل أو بالمجان، بمعنى أخر يُعد متعهد الإيواء الشخص المنوط به تقديم خدمات لجمهور المشتركين، تتمثل في تسكين المواقع الالكترونية الخاصة بهم علي شبكة الانترنيت مقابل أجر أو بدونه – بالاتفاق – وذلك ليتمكن صاحب الموقع من بث الرسائل والمعلومات

على الرغم من وجود الإجراءات الوقائية سواء كانت من التشريعات أو الوسائل التقنية التي تمنع وقوع الاعتداء أو تحد من وقوعه في بعض الحالات، إلا أنَّ هناك انتهاكات تكون قد حدته بالرغم من وجود تلك الحماية، الأمر الذي ينم عنه ضرر يحدق بالأفراد عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولذلك فإن الطريق الذي يتبعه هو اللجوء إلى القضاء وإلزام المعتدي بالتعويض الجابر للضرر سواء كان المادي أو المعنوي .

لم ينظم المشرع الليبي آلية قانونية أو قضائية للضبط والتحري في هذا الشأن إلا بالنصوص الموجود بقانون الاتصالات وقانون التوثيق والمعلومات، والتي تعتبر قاصرة ولا تتناغم مع هذه الإشكالات، الأمر الذي جعل المحكمة العليا الليبية ترجع في كثير من أحكامها إلى حق المحكمة في تكوين عقيدتها بالطرق التي تراها مناسبة، وهذا ما جاء في حكم حديث بتاريخ ٢٦. ٣ . ٢٠١٧م الذي أعطى حق المحكمة في اختيار طريق الإثبات التي تراها مناسبة، وأن الأصل هي حرية القاضي في استخلاص الدليل من المصدر الذي يراه ولا يجوز الخروج على هذا النص إلا بنص صريح في القانون يحدد طرق معينة للإثبات يلزم القاضي بالاستناد إليه دون غيره".[١]

كما عبرّت نفس المحكمة عن حالة الفراغ التشريعي الذي يواجه القاضي الإداري، وعن دوره في ابتداع الحلول المناسبة التي تمكنه من الفصل في النزاع، بقولها:" فإذا لم يجد فلا يلتزم القاضي الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتمًا، وإنما تكون له حريته واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها، وله أن يطرحها إذا كانت غير متلائمة معها، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم".[٢]

ولكن في أغلب الأحيان يتعذر على القاضي مباشرة التحقق في كل الوقائع التي تقوم عليها الانتهاكات بنفسه بحيث يستوجب بحثها والتحقيق فيها دراية خاصة، ما يتطلب خبرة أشخاص لديهم الدراية بالنواحي الفنية والعلمية التي قد لا تتوافر للقاضي، لدى يكون للقاضي عندئذ تعيين خبير لإبداء رأيه بالنواحي الفنية والعلمية التي قد لا تتوافر للقاضي حتى يتسنى له معرفة حجم الانتهاك وتقدير الضرر الذي وقع، وخاصة عند نظر مثل هذه الانتهاكات الحديثة.[٣]

ويلزم أن نشير إلى أن الاعتداء بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي في الغالب ينشأ عنها أضرارًا معنوية ولكن ليست دائما فيمكن أن ينشأ عنها ضرر مادي أيضاً، يتمثل في الخسارة التي تلحق أو الكسب الذي يفوته جراء الاعتداء، كما لو تم إفشاء وقائع الحياة الخاصة لأحد المشاهير بما فوت عليه فرصة كتابة مذكراته والاستفادة المادية منه عن طريق نشرها في

التعويض في حالة عدم معرفة المعتدي :

بعد التطور الحاصل في مجال انتقال البيانات والمعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة بصفة عامة، وتميزها بالسرعة والانتشار ما يؤدي بها في بعض الأحيان إلى اعتراض حقوق الغير وانتهاكها على الرغم من عدم وجود فاعل رئيسي لتلك الانتهاكات، فهناك فرضيات، تكمن فيما يعرف في شبكات التواصل الاجتماعي (بنشر البيانات والمعلومات الشخصية ومشاركتها مع الغير) بحيث يستطيع المعتدي المجهول[٤] نشر المحتوى عن طريق مشاركته مع قروبات

والبيانات وعرض المحتوى مباشرة. مفاد ذلك أن متعاهد الإيواء لا يستطيع العمل بمنأى عن مزود الخدمة بل صلاحياته أو وظيفته محدودة بعكس وظيفة مزود الخدمة الذي يمكن أن يكون مزودا للخدمة ومتعهدا للإيواء في آن واحد بالتالي يكون نطاق المسئولية التي يتحملها أوسع من نطاق مسؤولية متعهد الإيواء .

[١] للمزيد انظر: طعن مدني رقم ٣٦٨، لسنة ٦٠ قضائية، جلسة ٢٠١٧/٣/٢٦، حكم غير منشور. والطعن المدني رقم ٨١١، لسنة ٥٣ قضائية، بجلسة ٢٠١٣/١٢/٢٣، حكم غير منشور .

[٢] مجلة المحكمة العليا الليبية، طعن مدني رقم ٣٥، لسنة ٣٢، عدد١– ٢، سنة٢٥، ص٣٩.

[٣] مرتضى عبدالله خيري، أحكام التعويض عن مسؤولية أعمال المراقبة الجوية، بحث منشور، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٧، مجلد٨، ص١٠٥.

[٤] المعتدي المجهول هو ذلك الشخص الذي يلتحق بالشبكة عن طريق إدخال بيانات شخصية غير صحيحة، ويرتاد مقاهي الإنترنيت العامة، بغية عدم معرفته.

أو صفحات لشخصيات عامة، دون أن يكون لهم علاقة بذلك النشر، وذلك لعدم قيامهم بالفعل ونشر البيانات والمعلومات أو معرفتهم بالمحتوى إلا بعد النشر....فما هو الطريق لوقف الاعتداء.؟ وفي حالة تم وقف الاعتداء ما هو السبيل إلى تعويض المضرور ليجبر له الضرر الذي وقع عليه، وهل من الممكن تعويض الدولة للمضرور....؟

سبق القول أن مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها تقوم بدور متعهد الإيواء، لا تلتزم برقابة المحتوى الإلكتروني، حيث أن اغلب المواقع كانت سياستها وشروط استخدامها هى أن المستخدم، وحده، هو صاحب الحق على كل ما يضعه من محتوى على هذه المواقع، وهو أيضًا وحده المسئول عنها؛ ويعني ذلك أن المستخدم حين يختار تطبيقًا معينا، فإنه بذلك يكون قد حدد طريقة استخدام حسابه على الموقع من حيث تخزين وتداول المحتوى الذي يقوم بنشره من خلال الموقع، كما لو اختار مثلًا في إعداد الخصوصية عبارة" الجميع" فإن هذا يعني أن أي شخص، ولو من غير مستخدمي الموقع نفسه، يستطيع الدخول إلى المعلومات واستخدامها أو النشر عن طريق ذلك الحساب وهو المسئول عنه في تلك الحالة وهو من يعوض المضرور في حالة الاعتداء عليه عن طريق حسابه.

ولكن هناك بعض الحالات كما أسلفنا القول يكون فيها الناشر مجهول وله شعبية علي تلك المواقع، كان ينتحل شخصية فنان مشهور يُكون الملايين من المتابعين. فهنا التساؤل المطروح ما هو السبيل للتعويض ....؟

نص الدستور المصري الصادر ٢٠١٤ في مادته (٩٩)على أنه " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ..... وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ....".[١]

وعلى النقيض من ذلك لم يورد نص في الإعلان الدستوري الليبي يوجب التعويض من قبل الدولة لمثل هذه الانتهاكات، وإنما اختصرت القوانين المعاقبة في حالة انتهاك الخصوصية من قبل الموظفين القائمين على أعمالهم أي ما يعرف بسر المهنة .

فالأصل أن مسؤولية تعويض المتضرر من الجريمة أو الانتهاكات تقع على عاتق المعتدي(الجاني)، لكن هناك حالات لا يصل فيها التعويض إلى المتضرر، إما لعسر المعتدي (الجاني) أو لعدم معرفته، ومن غير العدل أن يبقى المتضرر (المجني عليه) دون تعويض، فإن لم يتم تعويضه من الجاني فالواجب تعويضه من الدولة. وقد أصبح مبدأ التزام الدولة بتعويض المتضرر عن جرائم الأفراد في حالة إعسار الجاني، أو كان مجهولًا من المبادئ المستقرة لدى كثير من دول العالم،[٢] بصرف النظر عن الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية الدولة، حيث اختلف الفقه حول الأساس الذي تقوم عليه هذه الفكرة، منهم من يرى أنَّ أساس التزام الدولة هو اجتماعي بحث أساسه الإنصاف والتضامن الاجتماعي، وذلك تطبيقًا لوظيفة الدولة في العصر الحديث التي تنحصر في تقديم المساعدات، ووضع قوانين التأمينات الاجتماعية.[*] وبذلك يكون التعويض منحة، بينما يرى البعض الآخر أن أساس التزام الدولة هو قانوني بمعنى أنه ليس منحة، وإنما حق للمتضرر على الدولة، ويترتب على الأخذ بأي من النظامين آثاره المختلفة، فالأخذ بالأساس القانوني يعني أن التعويض حق للمتضرر أو ذويه، ولا يرتبط بمدى حاجته للتعويض، ويجب كذلك أن تفصل في طلب التعويض جهة قضائية، أما تبنِّي الأساس الاجتماعي الذي

---

[١] انظر: المادة (٩٩) من الدستور المصري الجديد الصادر ٢٠١٤ .

[٢] انظر: د.إقبال علي شعيب، المسؤولية الإدارية بدون خطأ، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، ٢٠٠٥، ص٢٤٨.

[*] تنص المادة (٨) من الدستور المصري الصادر ٢٠١٤ علي أنه" يقوم المجتمع علي التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفر سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون". أما الإعلان الدستوري الليبي الصادر ٢٠١١ لم يتضمن نصوصًا واضحة في هذا الخصوص، إلا أن المادة (٨) منه تنص على" تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، كما تكفل حق الملكية....". ولكن لو عكفنا على مسودة الدستور المقدمة إلى البرلمان الليبي ٢٠١٧،= =لوجدنا تفصيل لذلك في مادة (٥١) منه تحت عنوان الحق في الحياة الكريمة في كلٍ من الفقرتين:١- تضمن الدولة للمواطنين كافة حياة كريمة.٣- يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي.٥- ..... وفي جميع الأحوال، تضع الدولة الأنظمة اللازمة لتحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي بين المواطنين".

يعتبر التعويض منحة من الدولة يترتب عليه أن المتضرر لا يطالب بالتعويض إلا إذا كان يحتاج إليه.[١]

وفي حكم حديث للمحكمة الإدارية العليا المصرية في جلسة ٢٠١٥/٤/٥ أقرت نظرية المسؤولية بدون الخطأ (أي المسئولية على أساس المخاطر) وحيث وردت فيه بقولها (....إنه لما تقدم فإن مجلس الدولة أصبح مهيأ للأخذ بنظرية المسئولية دون خطأ في نطاق القانون العام، حيث إنه أكثر تطورا من القضاء المدني الذي يلتزم دائما بالنصوص القانونية أما القانون الإداري فهو قانون قضائي في المقام الأول، ولهذا يمكن لمجلس الدولة إذا تطرق إلى اعتماد المسؤولية دون خطأ أن يأخذ في هذا الخصوص في المرحلة الأولى بضوابط هذه النظرية المستقرة في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ومن أهمها أنها مسئولية استثنائية لا يتم اللجوء إليها إلا في حالات تخلف وجود أي خطا ولو بسيط في سير المرافق الإدارية من ناحية، وان يكون الضرر المترتب على هذا الفعل من الجهة الإدارية جسيما ومباشرا لم يتدخل المضرور في إحداثه .

ففي هذه الحالة فقط يتم النظر في تحقق المسئولية الإدارية دون خطأ استناداً إلى العدالة، وكذلك مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة المنبثق من مبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في سائر الدساتير المصرية وأكدته المادة (٨) من الدستور الحالي الصادر في يناير ٢٠١٤ على أن يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفر سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع الموطنين.

وتنص المادة(١٨) من ذات الدستور على أن " لكلِّ مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة ودعمها. ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على التزام الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كلَّ الأمراض وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته.

وبناء على ذلك فإنَّ المحكمة الإدارية العليا سبق أن قضت في أحد أحكامها إلزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بأن تؤدي للطاعن تكاليف عملية زرع كبد له بالصين مخصوماً منها ما حصل عليه قبل إجراء هذه العملية مع ما يترتب على ذلك من آثار.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٤٧١٢ لسنة ٥٧ ق، جلسة ٢٠١٢/٩/٢٣).

ومجلس الدولة لتبنيه هذه النظرية يستطيع الانطلاق نحو تعويض الأضرار المترتبة على أعمال السيادة وعن الجرائم الإرهابية والجنائية الجماعية والتجمعات والتظاهرات حتى ولو كان مسموحا بها ما دامت قد أصابت بعض الأفراد بأضرار وتمكن القاضي الإداري من إكمال منظومة العدالة بتعويضه عن قرارات وإجراءات هي في الأصل مشروعة ولكنها سببت أضرارا لبعض الأفراد حتى ولو كانوا جمعا كبيراً، فمن العدل وتطبيقاً لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة أن يعوض من أصابه ضرر من هذه الإجراءات أو القرارات أو الأفعال والأمر مهيأ لمجلس الدولة ما دام قد أصبح قاضي القانون العام، بموجب المادة ١٩٥ من دستور ٢٠١٤.) [٢]

ويشاطر الباحث هذا التوجه الذي يتبناه جانب من الفقه والذي يطفئ قدرًا كبيرًا من المساواة وإرجاع الحقوق لأصحابها بالتعويض على أساس الدولة الحديثة من خلال المساواة والتضامن والتكافل الاجتماعي بين المواطنين والدولة، وهو ما أكده الاتجاه الحديث من القضاء المصري السابق الإشارة إليه، حيث يمكن الاستفادة من هذا الحق وخاصة في حماية الحقوق الشخصية التقليدية، أما فيما يعرف بالتعويض في حالات الانتهاكات الإلكترونية للحقوق الشخصية في وقتنا الحالي فإنه من الصعب أو المستحيل تطبيقه على أساس المساواة والتكافل الاجتماعي، لأنه ليس من العدل أن تتحمل الدولة وزر أخطاء أشخاص طبيعيين بالرغم من مشروعية الدخول إلى شبكة الإنترنيت التي أجازتها الدولة، لأنه عند التطبيق سنصطدم بواقع الكم الهائل من التعويضات جراء تلك الانتهاكات لكثرة مستخدمي الإنترنيت في الوقت الحالي، ما يمكنا القول أن هذا المبدأ لا

[١] انظر: نزار حمدي قشطه، التزام الدولة بتعويض المتضرر من جرائم الأفراد، مجلة القضاء الإداري، المغرب، مجلد ٢، عدد٣، ٢٠١٣، ص٨٠.

[٢] حكم المحكمة الإدارية العليا، الدائرة السابعة، طعن إداري رقم ٢٨٧٦٤، لسنة٥٤ ق، جلسة ٢٠١٥/٤/٥م. حكم غير منشور .

يتماشى مع هذا الانتهاك رغم نص الدستور المصري في مادته (٩٩) علي تعويض من الدولة عند انتهاك الحياة الخاصة دون توضيح أو إصدار تشريع يوضح حدود التعويض الاعتداء.

من هنا نخلص إلى أنه من خلال هذا البحث ننوه بكل جدية على تطوير قوانين الاتصالات بصفة عامة؛ لأنَّ الأمر جُد خطير، فالوضع اختلف عن السابق، فالأثر المباشر التي تسببه هذه الشبكات في زلزلة أمن الدول نزولاً إلى انتهاك حقوق الأشخاص يفرض حتمية الجدية والتطوير في استصدار التشريعات الموائمة والمتضمنة حل جميع الإشكالات، ومحاولة وضع جهات متخصصة لحماية الدولة والمواطنين من خلال توظيف وتدريب كوادر فعالة على قدر كبير من المسؤولية والكفاءات تجابه به المخاطر التي تلوذ على أفق المجتمعات وخاصة العربية منها .

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي حاولنا من خلاله رصد ظاهرة تأثير استخدام شبكات التواصل الاجتماعي علي الأسرة وعلي المجتمع ككل، وإلقاء الضوء على جملة من التأثيرات التي أحدثتها هذه التقنية على الأسرة، كون الأسرة ظاهرة اجتماعية وخلية أساسية في المجتمع، وكل تغير يطرأ على المجتمع منبعه الأسرة لهذا حاولنا دراستها وتحديد جوهر التغيرات البارزة على تأثير الانترنت ومواقع التواصل على الأسرة. من هنا حاولنا إدراج بعض التوصيات أهمها:

١- ننوه بأرباب الأسر أخذ الحيطة والحذر على أبنائها من الخطر المحدق الذي يترصد بهم من خلال شبكات التواصل والانترنيت عموما، لأنه حتى بالرغم من الجهود المبذولة يوجد العديد من المخاطر التي يمكن أن لا يعرفها بسبب التطور السريع في البرامج والسرعة في تحديثها.

٢- يقترح الباحث إيجاد آلية فعَّالة لمجابهة ظاهرة التخفي وعدم معرفة المعتدي الذي يقوم بالجرائم والانتهاكات، وخاصةً التي تحصل عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، وهي برمجة بعض التِّقنيين لتشفير جميع مواقع التواصل الاجتماعي داخل الدولة وعدم الإمكانية من الدخول إليها إلا بعد كتابة رقم الهوية مثلا، ما يساعد الدولة من معرفة صاحب الحساب بكل سهولة والمحافظة على البيانات الشخصية للأفراد داخل الدولة من الشركات نفسها (مواقع التواصل الاجتماعي).

٣- نأمل في الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في الحد من الظواهر الإجرامية والانتهاكات التي تمس الحياة الخاصة، وكذلك التي تمس أمن الدولة من خلال المتابعة وبالتعاون مع شركات المواقع؛ لأنها أصبحت تعلب دور الوقاية في وقتنا الحاضر.

الملخص

نستطيع القول بأن مواقع الشبكات الاجتماعية قد أثبتت وجودها الفاعل وسط المجتمع، وأصبح تأثيرها على الفعل الاجتماعي كبير وواسع النطاق، مما افرز بعض السلبيات التي يجب الانتباه إليها خاصة وسط الأجيال الحديثة من الشباب، وهذا لا يعني تقييد حرية الأفراد من التفاعل الاجتماعي عبر هذه الشبكات ولكن ما نقصده هو ترشيد استخدامها ومحاولة الاستفادة منها في سقل ثقافتنا العربية والإسلامية ونشرها حول العالم، وكذلك دور المشرع في النهوض من الركود وعدم مسايرة متغيرات العصر من أساليب وطرق ذكية من الانتهاكات الغير محدودة تمس النسيج الاجتماعي الذي يتأثر إيجابا وسلبا بها.

الكلمات المفتاحية :

التفاعل # الديني #والقانوني# لمواكبة # التطور# التقني

قائمة المراجع

- القران الكريم

مراجع عربية :

- إبراهيم أحمد أبوعرقوب- حمزة خليل الخدام، تأثير الإنترنت على الاتصال الشخصي بالأسرة وبالأصدقاء" دراسة ميدانية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، المجلد٣٩،العدد٢،سنة٢٠١٢.

- أحلام بوهلال ، تأثير استخدام شبكة الانترنت على العلاقات الأسرية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، سنة ٢٠١٦.
- د. إقبال علي شعيب، المسؤولية الإدارية بدون خطأ، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، ٢٠٠٥، ص٢٤٨.
- صبيحة بوخنوني، التغير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة ٢٠٠١ .
- د. عبدالسلام عبدالله الجابري، الحماية القانونية للحق في الخصوصية في الأوضاع العادية وفي ظل التعاملات الالكترونية " دراسة مقارنة "، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، سنة ٢٠١٨.
- د. محمد الأمين البشرى، الأساليب الحديثة للتعامل مع الجرائم المستحدثة من طرف أجهزة العدالة الجنائية، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية(تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي) المنعقدة خلال الفترة من ١٧-٢٠١١/١/١٩م، والمنعقدة في جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- د. جاسم خليل ميرزا، وسائل الإعلام ودورها في التوعية الأمنية (الوسائل التقليدية – الوسائل الحديثة – الشبكات الاجتماعية) ورقة مقدمة إلى الحلقة العلمية (التوعية الأمنية ... رؤية مستقبلية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢-٢٠١٣/١٢/٤م .
- دعاء عمر كتانه، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة دراسة فقهية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة ٢٠١٥.
- مرتضى عبدالله خيري، أحكام التعويض عن مسؤولية أعمال المراقبة الجوية، بحث منشور، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٧، مجلد٨.
- نزار حمدي قشطه، التزام الدولة بتعويض المتضرر من جرائم الأفراد، مجلة القضاء الإداري، المغرب، مجلد ٢، عدد٣، ٢٠١٣ .

دساتير وقوانين وأحكام :

- الدستور المصري الصادر ٢٠١٤ .
- الإعلان الدستوري الليبي الصادر ٢٠١١.
- حكم المحكمة الإدارية العليا، الدائرة السابعة، طعن إداري رقم ٢٨٧٦٤، لسنة٥٤ ق، جلسة ٢٠١٥/٤/٥م. حكم غير منشور .
- مجلة المحكمة العليا الليبية، طعن مدني رقم ٣٥، لسنة ٣٢، عدد١- ٢، سنة٢٥ .
- طعن مدني رقم ٣٦٨، لسنة ٦٠ قضائية، جلسة ٢٠١٧/٣/٢٦، حكم غير منشور. والطعن المدني رقم ٨١١، لسنة ٥٣ قضائية، بجلسة ٢٠١٣/١٢/٢٣، حكم غير منشور.
- بلاغ قُيد برقم ٧٦٤٩ لسنة ٢٠١٧ النائب العام.

مراجع أجنبية :

* règlement (ue) 2016/679 du parlement européen et du conseil Du 27 avril 2016relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/ce (règlement général sur la protection des données).

* Tribunal de grande instance de Paris, ordonnance de référé du 29 mars 2016 . Www. Cours : cours-de-droit.net .

مواقع الكترونية :

-https://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?id=4673

- http://forumsi.fr/2019/02/parent-1-parent-2-la-republique-se-vautre-dans-l-escroquerie-subversive.html

Summary

We could say that; social media have proven their active presence in the community, and their impacts on the social actions is huge and widespread, which produced some of the drawbacks to be noticed, especially among the new generations. However, it does not mean restricting the freedom of individuals to interact through these networks. In fact, we mean is to rationalize their use and try to take advantage of them to negatively impact our Arabic and Islamic culture and dissemination around the world. In addition, in this study we propose that the advancement of stagnation and non-conformity of the variables of the era, which includes the plans and intelligent methods of unlimited effects on the social fabric, which either positively or negatively impacted.

Key Words: Interaction Religious Legal Convoy Development Technical